دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأبعاد الجيوستراتيجية للتخلخل العمراني في الوطن العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	العجيلي، محمد صالح ربيع
المجلد/العدد:	ع 93
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	مارس - ذو القعدة
الصفحات:	171 - 188
رقم MD:	54529
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الموارد البشرية ، العالم العربي ، السكان ، التوزيع السكاني ، المستوطنات ، الموارد الطبيعية ، التخطيط العمراني ، البيئة ، النمو السكاني ، الأمن الغذائي ، الأمن القومي ، القوة العسكرية ، الاستيطان ، التحضر ، المدن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/54529

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأبعاد الجيوستراتيجية للتخلخل العمراني في الوطن العربي

د. محمد صالح ربيع العجيلي
مركز دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية – بغداد

المقدمة

يمثل نمط الاستيطان البشري العامل الأساسي للبناء العمراني . ويشمل الاستيطان توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والأنشطة الجغرافية الأخرى على رقعة الوحدة السياسية . ان نظام توزيع المستوطنات يتأثر بصورة مباشرة بخطة التوزيع السكاني في الدولة ، والذي تتحكم فيه العوامل الجيوستراتيجية والاستراتيجية ومواقع المشاريع ومواقع فرص العمل . ويتأثر كذلك بالخدمات البيئية المتوفرة في حيز المكان والتي تتعلق بتوافر الموارد الطبيعية والمقومات البشرية والاقتصادية .

وقد تجلى تأثير البيئة العربية الجافة وشبه الجافة بشكل واضح على نمط الاستيطان الذي درج عليه الانسان العربي ، واضعة أمامه الكثير من العراقيل الطبيعية كندرة المياه والتصحر وملوحة التربة ، وعراقيل بشرية كضعف سياسة التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية وتأخر سياسة التوازن الاقليمي على مستوى أقطار الوطن العربي . وهو ما حدّ من دوره العالمي كقوة بشرية واقتصادية .

ان تركز السكان حول الأنهار وعلى السواحل قد تمخض عنه نتيجتان : أولاهما الضغط السكاني على الأرض ذات التركيز الكبير للسكان فيها ومن ثم انعدام التكافؤ والتوازن بين هؤلاء السكان وموارد الأرض ، ما أضعف من قدرة الانسان العربي على العطاء والابداع . وثانيتهما اهمال مساحات واسعة دون استغلال ما يعني تقليل اهمية الرقعة المساحية للوطن العربي ومن ثم فقدان الوزن السياسي للوطن العربي مقارنة بالمساحة التي يشغلها ، فضلاً عن ان ترك هذه المساحات دون اشغال هو بمثابة فتح ثغرة خطيرة في التركيب الجغرافي للوطن العربي في المفهوم العسكري والجيوبوليتيكي .

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في الخلل الواضح في التوزيع السكاني للمستوطنات البشرية والاستثمارات الاقتصادية وفرص العمل وسياسة التنمية السكانية على مستوى دول الوطن العربي . ولأجل وضع صيغة نظرية لمعالجة هذه المشكلة وضع البحث ضمن أهدافه دراسة الظواهر الجغرافية ذات الصلة بموضوع البحث والتركيز على علاقاتها المكانية والنتائج الجيوستراتيجية المترتبة عليها .

أولاً - توزيع السكان في الوطن العربي

يضم الوطن العربي ٢٢ قطراً عربياً ، وتقدر مساحته بنحو ١٤ مليون كيلو متر مربع ، وهو بهذا يستحوذ على عشر مساحة اليابسة . ويعيش فيه أكثر من ٢٣٩,٨ مليون نسمة حسب احصاءات السكان لعام ١٩٩٣ ، يمثلون نسبة ٤,٢ ٪ من سكان العالم [١] . ويتوزع السكان بين الأقطار العربية بشكل غير متوازن ، إذ يعيش أكثرهم في البلدان الفقيرة بالموارد الاقتصادية والطبيعية ، بينما يعيش في البلدان الغنية ذات الموارد الاقتصادية الكثيرة عدد قليل من السكان . كما يتباين توزيعهم بشكل كبير داخل كل قطر عربي ، إذ يتركز السكان على سواحل البحر المتوسط والخليج العربي وعلى أطراف الأنهار الكبرى (النيل ودجلة والفرات) . كما يتجمع السكان في العواصم والمدن الرئيسية بشكل كبير [٢] .

وقد نتج عن هذا الخلل في التوزيع [٣] ضغط سكاني كبير في الأقطار الفقيرة بمواردها وحاجة شديدة للأيدي العاملة في الأقطار الغنية بمواردها . ونتج عن سوء التوزيع بطالة مقنعة ، لاختفاء التكافوء بين السكان والموارد الخاصة في الجانب الزراعي ، إذ بلغت نسبة البطالة المقنعة في مصر مثلاً ٤٥ ٪ من القوة العاملة في الزراعة من الذكور ، أي حوالي ١,٥ مليون عاطل ، وفي المغرب هناك بطالة واضحة تقدر بحوالي ١١ ٪ من القوى العاملة ، ويعود ذلك إلى عدم تسهيل سيولة الانتقال البشري بين الأقطار العربية .

وفيما يتعلق بتوزيع السكان بين الريف والحضر ظهر ان نسبة التحضر في تزايد مستمر وبمعدل أسرع بكثير من مثيله في البلدان المتقدمة منها والنامية . فقد قدرت نسبة سكان المدن العربية في بداية الخمسينات بحوالي ٢٥ ٪ ارتفعت إلى ٣٢ ٪ في بداية الستينات وإلى ٤٨ ٪ في بداية الثمانينات . وقد بلغت نسبة سكان المدن ٥١,٤ ٪ من مجموع سكان الوطن العربي عام ١٩٩٠ . ويقدر أن يصل متوسط التحضر إلى ٦٥ ٪ من سكانه نهاية هذا القرن . إذ يتضاعف عدد السكان الحضر بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني في الوطن العربي والذي وصل إلى ٣ ٪ في حين وصلت الزيادة في نمو سكان المدن في بعض الأقطار العربية إلى حدود ٨ ٪ [٤] (الجدول رقم -١-) .

---

(١) د. محمد صالح ربيع العجيلي ، السكان احد مرتكزات القوة للوطن العربي ، بحث القي في المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٢ ، ص٢ .

(٢) د. خطاب صكار العاني ، دراسات في جغرافية الوطن العربي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص٢٧ .

(٣) د. أسامة قدور ، السكان والتنمية في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٧٢ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

(٤) هنري عزام ، التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي : أنماطه وأشكاله وترابطه ، المستقبل العربي ، العدد ٥٧ ، ١٩٨٣ .

ويعود الارتفاع في معدلات التحضر اضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في المدن إلى الهجرة المتزايدة إليها من الريف . فقد أدت الهجرة العشوائية من الريف إلى تفاقم المشكلات البيئية في المناطق الحضرية ، وكذلك إلى تدهور المصادر الطبيعية في المناطق الريفية . لقد تشبعت المدن العربية بالسكان ولم تعد فيها فرص عمل مناسبة ، الأمر الذي أدى إلى سرعة انتشار المستوطنات الهامشية في المناطق الحضرية واتساعها مما خلق مشكلات بيئية واجتماعية متزايدة .

ان الكثير من المشاكل التي تعاني منها المدن العربية يرجع بدرجة أساسية إلى تخطي هذه المستوطنات لحدودها البيئية ، إذ انها لا ترتبط بسلوكها بأسس الموارد التي يمكن ادارتها فهي تفوق قدرة هذه الموارد على سد حاجات سكانها ما يحدث خللاً في التوازن السكاني – البيئي – بينما يتضاءل النمو الريفي .

وبالنسبة للمدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠٠ نسمة ، نجد ان الوطن العربي يضم أكثر من ١١٠ مدن كبيرة عام ١٩٩١ بعد أن كان عددها ٦٠ مدينة كبيرة عام ١٩٧٠ . ويظهر من التوزيع الجغرافي لهذه المدن ان غالبيتها تتركز في النطاق الشمالي من الوطن العربي سواء في آسيا العربية أو في افريقيا العربية ، وذلك نتيجة للثقل السكاني لهذا النطاق . ان الصفة المشتركة للمدن الكبيرة في الوطن العربي هي توسعها العشوائي وغير المخطط ، ويعود ذلك إلى الهجرة السكانية من الريف وتمركز النشاطات الاقتصادية الذي تولد عنه اتساع الفجوة بين الريف والحضر (٥) .

ثانياً- العوامل المؤثرة على الاستيطان

تتباين العوامل الجغرافية في التأثير على الاستيطان في الوطن العربي من حيث نمط انتشار المستوطنات وتوزيعها وطبيعة اعدادها واحجامها . فبينما نلمس وبشدة تأثير العامل الطبيعي في أغلب جهات الوطن العربي ، فان تأثير العامل البشري يبرز وبدرجات مختلفة ممثلاً في أنماط النشاط الاقتصادي وفي التنظيمات الاجتماعية للسكان . وعليه يمكن تقسيم هذه العوامل إلى طبيعية وأخرى بشرية .

١- العوامل الطبيعية :

تتمثل هذه العوامل بطبيعة الأرض من حيث تضرسها أو انبساطها والخصائص المناخية والزراعية ونوع ومستوى الموارد المائية ونوعية التربة ودرجة التصحر . وتشكل الأراضي المنبسطة أكثر من ٨٠٪ من مساحة الوطن العربي ، وتحتل الصحاري القسم الأكبر منها وبنسبة ٨٤٪ من مجموع مساحته أي حوالي ١٠ مليون كيلو متر مربع وهي تمتد من سواحل المحيط الأطلسي وحتى سواحل الخليج العربي ، بينما تنحصر

(٥) د. عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٧٧ ، ص١١٢ .

السهول في أحواض الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات وسفوح الجبال وتمتاز بخصوبتها . أما السلاسل الجبلية فانها تتكون من سلسلتين رئيسيتين ، احداهما ساحلية والأخرى داخلية تحصر بينها أودية أو هضاباً ضيقة ، وأهم هذه الجبال هي جبال الأطلس وشمال العراق وجبال لبنان والحجاز وعسير وعُمان وجبال غرب البحر الأحمر .

ومما لا شك فيه ان الظروف المناخية تؤدي دوراً كبيراً كمحدد رئيسي لتوزيع السكان خاصة ما يتعلق بكمية الأمطار الساقطة . فقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول تركز السكان في الوطن العربي ان خط المطر المتساوي (٢٥) سنتم يؤدي دوراً هاماً في هذا التركيز ، ويمر هذا الخط المطري في المناطق الشمالية منه في كل من لبنان وسورية وأقطار المغرب العربي والعراق وفلسطين ، كما تمر بعض أجزائه الجنوبية في كل من اليمن والسودان . ويكاد ينطبق توزيع السكان – باستثناء مناطق الأودية النهرية وحقول النفط – مع توزيع المطر . فالقسم الأعظم من السكان يتركز في المناطق القريبة من سواحل البحر المتوسط وخاصة ما بين دائرتي عرض ٣٠ و ٣٧ شمالاً ، ويدخل ضمن ذلك سورية ولبنان وفلسطين والجهات الشمالية من العراق وأجزاء من دلتا النيل في مصر والجبل الأخضر في ليبيا ومناطق التل وجبال الأطلس في المغرب العربي . وتشكل هذه المساحة حوالي ١٧٪ من مساحة الوطن العربي ، أي ما يقارب من مليوني كيلو متر مربع . ويسكن هذه المنطقة حوالي نصف سكان الوطن العربي اذا ما استثنينا دلتا النيل ، أما اذا أدخلناها فان النسبة تصل إلى حوالي الثلثين [٦] . أما القسم الأكبر من النسبة الباقية فتسكن في مناطق الأودية النهرية وبعض مناطق الأمطار الصيفية في الجنوب .

وفيما عدا المناطق المطرية التي ذكرت فان بقية المناطق يسودها المناخ الجاف وشبه الجاف ، حيث تشكل المناطق الجافة وشبه الجافة ٨٩٪ من مساحة الوطن العربي ، منها ٦٩٪ صحاري جافة وجافة جداً ، و ٢٠٪ منها شبه جافة ، وهي تمتاز ببيئات هشة في توازن ديناميكي غير مستقر [٧] . وهذا يعني ان هناك علاقة واضحة بين مناطق سقوط الأمطار التي تكتفي بقيام نشاط زراعي وبين التجمعات السكانية . هذه التجمعات يزداد حجمها وكثافتها عند توافر مياه الري . وعلى أساس ذلك اختلفت الكثافة السكانية بين الأقطار العربية ، فهي ترتفع في قطر وتنخفض في قطر آخر . فبينما ترتفع في البحرين ولبنان لتصل إلى ٤١١ و ٢٧٦ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد على التوالي ، تنخفض في أقطار أخرى لتصل إلى ١ و ٤ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد في ليبيا والسعودية على التوالي [٨] .

---

(٦) عبد علي الخفاف وسعدون سالم ، جغرافية الوطن العربي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٥ ، ص١٢٦ .

(٧) عدنان هزاع البياتي ، النمو السكاني والتدهور البيئي في الوطن العربي ، شؤون عربية ، العدد ٧٣ ، القاهرة ، آذار / مارس ١٩٩٣ ، ص٩٨ .

(٨) د. وفيق الخشاب وآخرون ، جغرافية الوطن العربي ، ط٣ ، مطبعة وزارة التربية ١٩٨٧ ، ص٧٩ .

وتختلف الكثافة السكانية على مستوى مساحة البلد الواحد . ففي مصر مثلاً يتركز السكان في الوادي والدلتا اللذين لا تزيد مساحتهما على ٣,٥ ٪ من جملة مساحة مصر في حين تكاد تكون الصحاري خالية من السكان . والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للساحل الجزائري والساحل الليبي .

ومن جهة ثانية ، يلاحظ ان كمية الأمطار الساقطة على الوطن العربي والتي تقدر بـ (٢٢١٣) مليار متر مكعب ، لا تتوزع بشكل متساو على أقطاره (الجدول رقم -٢-) ، حيث تسقط على السودان حوالي ٥٠ ٪ من مجموع كمية الأمطار الساقطة على الوطن العربي . وتجدر الاشارة إلى انخفاض القيمة الفعلية للأمطار لارتفاع معدلات الحرارة وهبوب الرياح الجافة مما يزيد من معدلات التبخر / النتح . كما تتصف الأمطار بتركزها وغزارتها في أيام محدودة من السنة مما يقلل من فائدتها .

وباستثناء الأمطار ، فان للمياه السطحية والجوفية دوراً مؤثراً ورئيساً في التركز السكاني وفي توزيعهم . ويفتقر الوطن العربي إلى شبكة هدروغرافية دائمة الجريان (عدا نهر النيل ودجلة والفرات) . ويوجد إلى جانب الأنهار الرئيسة الثلاثة حوالي ٤٠ نهراً وتشكل بمجموعها (٢٩٥٧٢٨) مليون متر مكعب من المياه ، ويضيع منها كميات كبيرة بسبب التبخر وما يضيع منها في الأهوار والمستنقعات . وتأتي من دول الجوار أكثر من ٦٠ ٪ من موارد الوطن العربي المائية السطحية . وتتربص اسرائيل ببعض من هذه الموارد .

وتبلغ كمية المياه الجوفية المتجددة (٤٠٨٤٠) مليون متر مكعب سنوياً (الجدول رقم -٣-) . وبالنسبة للتصحر ، فان الوطن العربي يعيش مشكلة تصحر واضحة ، إذ تعتبر مناطقه من أكثر مناطق العالم تأثراً بهذه المشكلة ، وتقع معظم أراضيه في نطاق صحراوي أو شبه صحراوي . وتتسم الصحاري العربية بجفاف شديد ، وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كمية الأمطار وارتفاع نسب التبخر واستمرارية هبوب الرياح . ويمكن أن نضيف اثر الانسان باستغلاله السيء للأراضي العربية فهو السبب الرئيسي لتصحر هذه الأراضي .

ويتباين تأثير ظاهرة التصحر على استيطان الانسان بين الأقطار العربية . ففي مصر مثلاً يعيش ٤٨ مليون نسمة على ٤ ٪ فقط من أرض الدولة والباقي هو أرض صحراوية خالية من السكان . وان ٦٠ ٪ من قبائل الصومال هم بدو رحل متنقلون في الصحراء ، و ١٥ ٪ زراعيون و ٢٥ ٪ هم من سكان المدن . وفي عام ٢٠٠٠ ستصبح الصومال كلها أرضاً صحراوية باستثناء أودية الأنهار . وان ٨٠ ٪ من أرض تونس تقع ضمن المناطق الجافة وان أكثر من ٤١ ٪ هي أرض صحراوية (١٠) ، وان أكثر من أربعة أخماس مساحة

---

(٩) Hoover, E. "An Introduction to regiona Economics", H. Wolf Book Mfq co Inc., New York 1971, p. 365.

(١٠) د. محمد رضوان خولي ، التصحر في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ ، ص١٣٣ .

العراق تقع ضمن المنطقة الجافة وتقدر مساحتها بنحو ٣٥٠ – ٤٠٠ ألف كيلو متر مربع [١١] . ومن خلال هذه الأمثلة نستطيع أن ندرك الصورة السيئة للتوزيع الجغرافي للاستيطان في الوطن العربي وتعدد انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية .

وقبل أن نطوي صفحة أثر العوامل الطبيعية على توزيع السكان لابد من التنويه إلى ان اثر العوامل الطبيعية لم يكتسب الصفة الحتمية القاطعة فحسب ، بل ان كثيراً من اشكال الاستغلال والاستيطان ظهرت في البيئات الصحراوية كمراكز للمنتجعات الصحية والرهبنة والتعبد والسياحة وكأماكن عزلة تتماشى وفقاً لرغبة الجماعات التي أوت إلى الصحراء ، كالأباضية في واحات مزاب بالصحراء الجزائرية ، ودير سانت كاترين بسيناء ، التي قدمت إليها جماعات بقصد العزلة والتأمل الديني والروحي . ولازالت نفس هذه المزايا قائمة ، إذ ان العوامل السياسية والاقتصادية (كاستغلال الموارد البيئية) التي تحكم امكانية الاتصال الخارجي تمثل اهمية طاغية ، في حين ان مشكلة المياه تؤدي دورها فقط في اختيار الموضع وليس الموقع [١٢] . وفي الحالات التي تكون فيها القيمة الاقتصادية لنشاط ما مرتفعة فان المردودات المحلية قد تبرر نقل المياه سواء بالأنابيب أو بغيرها إلى هذه المراكز من مسافات بعيدة أو بالحصول عليها محلياً عن طريق عمليات تحلية ماء البحر .

٢- العوامل البشرية :

تأتي العوامل البشرية في الدرجة الثانية في تحديد حجم وتوزيع المستوطنات البشرية . وتمثل هذه العوامل في اسلوب استغلال الأرض الزراعية واسلوب الانتاج وطرق استثمار الأرض التي تكتسب اهميتها من خلال دورها في قدرة الأرض على اعالة السكان وبالتالي في امكانية تطور أو تعدد المستوطنات . وبالنظر إلى تباين توزيع هذه العوامل في الوطن العربي فقد تباينت عوامل التنمية المكانية على مستوى الأقطار العربية وتمخض عنها تركز مكاني لقوى الاستقطاب (الفعاليات الاقتصادية والسكان) خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة وانعدامها في أماكن أخرى في المناطق الريفية ، وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في التوازن الاقليمي بوجود أقاليم متطورة وأخرى متخلفة في البلد الواحد ، وإلى مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة .

وأصبحت ظاهرة التفاوت في مستويات التنمية بين الأقاليم والمشاكل الناجمة عنها من الأمور المهمة التي تثير الجدل بين المخططين ومتخذي القرار لفهم ومعالجة هذا التفاوت الذي تولد عنه التخلخل العمراني

---

(١١) عبد مخور الريحاني ، ظاهرة التصحر في العراق وآثارها في استثمار الموارد الطبيعية ، رسالة ماجستير غير مطبوعة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٢٩ .

(١٢) أ.س. جودي و ج.س. مكنون ، بيئة الصحاري الدافئة ، ترجمة د. علي البناء ، شركة المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص١٠٣ .

في الأقطار العربيـة . وترجع أسباب الخلل في التوازن الاقليمي إلى سياسات التحضر والتصنيع بالدرجـة الأولى . فارتفاع معدلات التصنيع لايؤدي إلى خلق المدن بل إلى كبرها وتوسعها نتيجة ميل النشاط الصناعي إلى التركز في مناطق معينة مما سبب التباين في مستويات المعيشة والدخول بين سكان المناطق الحضرية من جهة والمناطق الريفية من جهة أخرى (١٣) . كذلك فان للتحضر (Urbanization) أثره في الهبوط النسبي في الزراعة والبطالة في المدن الناتجة عن هجرة السكان من الريف إلى المراكز الحضرية ، وهو ما أدى إلى مشاكل حضرية عديدة نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات العامة التي أصبحت عاجزة عن تلبية هذا الكم المتزايد من السكان (١٤) .

وبالاضافة إلى أثر التحضر والتصنيع في تباين توزيع الاستيطان في الوطن العربي توجد هناك الفروقات الاقليمية التي تعود إلى الاختلافات في الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم الجغرافية وإلى عوامل اجتماعية وسياسية وتكنولوجية مثل (سياسات الانفاق الحكومي) التي تحدد نمط النمو الاقتصادي للأقاليم وبالتالي وجود أقاليم متطورة وأقاليم متخلفة فتصبح الأولى جاذبة للاستيطان والثانية طاردة له . يضاف إلى ذلك اختلاف امكانيات الدول العربية من حيث اتخاذ الأساليب الكافية لاستثمار الأرض . ويصدق ذلك بوضوح بالنسبة للأراضي المتصحرة من الوطن العربي . ومن المعروف ان الاستيطان لايعكس صورة العلاقة بين الانسان والبيئة فحسب ، بل ان للعادات والتقاليد الاجتماعية دوراً بارزاً في ذلك ايضاً . فقد تتجمع عدة أسر في مكان واحد لتضمن لنفسها الحماية الكافية من الأعداء خاصة من الجهات الصحراوية مما ستساعد في ظهور مستوطنات مميزة (١٥) .

ولطرق النقل أثر كبير في نشوء وتطور المستوطنات ، اذ غالباً ما تمتد المستوطنات الحضرية والريفية على امتداد طرق النقل . كما نجد في أحيان أخرى ان المستوطنات تنشأ لكي يتبعها انشاء طرق النقل ، فالعلاقة متداخلة ومتبادلة ولا يمكن لاحدهما الاستغناء عن الآخر . وبالنظر لعدم توفر طرق نقل كافية تربط أجزاء الصحاري العربية (عدا الطرق التي تربط المراكز الحضرية) فان مساحات واسعة من الأرض العربية تخلو من أي نوع من أنواع الاستيطان .

واذا كان التباين الاقليمي على مستوى الدول العربية من حيث حجم السكان والاستثمارات والبنى الاقتصادية والخدمية والعمالة يشكل احد مشكلات التخلخل العمراني ، فان معالجة ذلك تعد احد المرامي

---

(١٣) أبو بكر متولي ، التخطيط القومي والاقليمي والمحلي ، مركز البحوث الادارية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٨ ، ص٢٨ .

(١٤) Hoover, ibid, p. 25.

(١٥) د. خليل اسماعيل محمد ، الاستيطان الريفي في الجزيرة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الحادي والعشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٧ ، ص١٢٣ .

المقصودة . وقد اختلفت الدول فيما اتخذته من حلول لهذه المشكلة ، فمنها من ركز على تطوير المناطق المتخلفة بمعزل عن المناطق الأخرى ، في حين ذهبت دول أخرى إلى اتباع طريقة التنمية التدريجية (Harmonious Development) لجميع الأقاليم . وبهذا أصبحت غايات التنمية في الوقت الحاضر أكثر شمولاً وطموحاً من تلك التي كانت سائدة [١٦] .

ان تخطيط التنمية الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات يجب أن يتما بموجب مختلف الحاجات والامكانيات المتاحة لمختلف مناطق الدولة وليس بموجب الحاجة لرفع النمو الكلي للاقتصاد القومي ، مع مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان والقوى العاملة والتي تسبق عوامل التنمية لتشكل المحور التنموي الأساسي لها [١٧] .

وان اصلاح مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان ، ومنها الحفاظ والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمرافق العامة عن طريق خلق فرص عمل كافية لتشغيل الأيدي العاملة على مستوى أقاليم الدولة يمكن أن يقلل من الفروقات بين الأقاليم ويضمن توزيعاً متكافئاً للسكان على أرض الدولة [١٨] .

وعليه ، فان سياسة التوازن الاقليمي المتكافئ على مستوى أقاليم الدولة الواحدة يعمل على دعم الوحدة السياسية للدولة . وبعكسه فان الفروقات الاقليمية تبقى خطراً يهدد الوحدة السياسية ، اذ ان هذه الفروقات تنطوي على غايات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية تصل إلى مرحلة التحكم بمصير الدولة . وثمة دول عربية ذهبت إلى تقليل التفاوت بين دخول الفئات الاجتماعية وبين الريف والحضر وتحقيق التوزيع الأمثل للثروات بين مختلف أنواع الاستخدام واستغلال امكانيات النمو المتاحة بشكل أفضل [١٩] .

ثالثاً - الابعاد الجيوستراتيجية للتخلخل العمراني في الوطن العربي

يتضح من خلال النظر إلى خارطة الاستيطان البشري في الوطن العربي ان هناك مناطق شاسعة لازالت دون اشغال . وهذا يعني ضياع العنصر الأول من عناصر قوة الدولة وهو الأرض ، واضعاف العنصر الثاني وهو الاقتصاد القومي الذي يشمل على الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية غير المستثمرة في الأراضي

---

(١٦) حسين درويش العشري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٩ ، ص١٢٦ .

(١٧) Moll, W. "Regional Disporty and Economic Development in the European Community", Sax on House, Biddles ltd., London, 1980, p. 3.

(١٨) د. علي احسان شوكت ، التخطيط الاقليمي والتنمية القومية ، التجربة الهولندية والفرنسية والهندية والعراقية ، المعهد القومي للتخطيط ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٤ ، ص١٢٥ .

(١٩) المصدر السابق ، ص١٣٠ .

الخالية من الوطن العربي حسب نظرية جرمان (Jerman) لقياس قوة الدولة [٢٠] ، رغم ان هذه العناصر متداخلة جميعها . ويبرز ذلك من خلال العلاقة غير المتكافئة بين السكان ومساحة الأرض والذي يظهر من خلال الكثافة السكانية المتباينة بين أقطار الوطن العربي وما نتج عن ذلك من تباين في مستوى المعيشة وتفاوت الدخول والبطالة والضغط على الخدمات في المدن وخلخلة القوى العاملة في الزراعة . وينطوي الخلل العمراني على أبعاد جيوستراتيجية خمسة سنعرضها بايجاز :

١- التدهور البيئي :

ان النمو الكبير للسكان وسوء التوزيع يؤديان إلى الضغط السكاني على جزء معين من الأرض التي يستوطنها الانسان من خلال تكثيف استخداماتها والزحف على الأراضي الهامشية . وبهذا يساء استخدام الأرض حتى تصل في تدهورها إلى درجة تصبح معادية لوجود الانسان ذاته . وعلى الرغم من انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الهامشية من الوطن العربي ، يلاحظ تركز السكان في مواقع معينة داخل هذه المناطق . فتركز البدو في الفترات الجافة في الأماكن التي يتوافر فيها الماء يشكل ضاغطاً على موارد الحياة والنبات في بيئة هشة لا تتحمل ضغطاً فوق طاقتها . كما ان توطين البدو دون تبدل ملحوظ في نمط حياتهم يسبب تدهوراً كبيراً في البيئة المجاورة لمناطق توطينهم [٢١] .

وقد أدت زيادة السكان إلى زيادة الانتاج الزراعي في الوطن العربي لمسايرة هذا النمو ، وهذا تطلب زيادة كل وحدة من الأرض باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة . وهذا أمر ينطوي على مواصلة الاستخدام الواسع النطاق للأسمدة والمبيدات الكيمياوية ، فأصبحت البيئة لا سيما في النظم الايكولوجية الحساسة والتي تشكل غالبية مساحة الوطن العربي عرضة لضغوط هائلة شملت ازالة الغطاء النباتي وتردي التربة والتصحر وتلوث المياه والهواء للاستخدام المفرط للمواد الكيمياوية . ومما لاشك فيه ان الزيادة المجردة للسكان لم تكن هي المسؤولة عن هذا التردي فحسب ، وانما سوء توزيع السكان ايضاً وهو ما ولّد ضغطاً شديداً على الأرض نتجت عنه هذه المساوئ .

ان التدهور البيئي في الوطن العربي والمتمثل في استنفاد الموارد المحدودة وتلوث نظم الحياة والتخلخل العمراني لا يهدد أمن الجيل الحالي وحده ، وانما الأجيال المقبلة ايضاً . وبهذا يفتقد الانسان العربي الرفاه الذي ينبغي أن يحصل عليه في ضوء موارد أرضه العديدة ويصبح الخطر يحيط به ويهدد وجوده ، فضلاً عن لعنة الأجيال المقبلة لهذا الجيل بعد أن يترك له مظاهر التردي والتدهور البيئي وسوء توزيع السكان والفجوات العمرانية والفقر والمجاعة والتي سيقف الانسان العربي أمامها مشدوداً عاجزاً عن الابداع والتطور .

---

(٢٠) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ ، ص٢٣٩ .

(٢١) عدنان هزاع البياتي ، مصدر سابق ، ص١٠٤ .

ان معالجة هذه المشكلة والتقليل من حدتها يتمان بالتخطيط البيئي والتنمية المتوازنة بين الموارد البشرية والثروات الطبيعية بالاستثمار الأمثل لها وتسخيرها بتخطيط علمي مدروس يقوم على أساس التوزيع البشري المتكافئ مع توزيع الموارد البيئية والاقتصادية وبالدرجة التي تضمن ملء الفراغات بالبناء العمراني والتشييد والاسكان لغرض الحد من مشاكل المدن ومعالجة مشكلات الريف في أن واحد .

٢- الأمن الغذائي :

يسود الاعتقاد بين خبراء التنمية بان انتشار الأراضي القاحلة وشبه القاحلة (التصحر) في المنطقة العربية وانكفاء العمران والاستيطان على امتداد الأنهار والسواحل ، تشكل سبباً قوياً للقلق بشأن مستقبل الأمن الغذائي . وتشير محدودية الموارد المائية والأراضي الزراعية إلى ان احتمال التوسع الأفقي للانتاج الزراعي احتمال ضعيف في البلاد العربية ، اذ تخسر المنطقة العربية سنوياً (٦٠٠ كم٢) من الأراضي المزروعة بسبب فشل السياسات المثبتة في عملية التنمية . فقد تأثرت (٩٨٪) من مجموع الأراضي العربية عام ١٩٨٤ بشكل ما من أشكال التصحر وأصيبت ٦٥٪ من مساحة تلك الأراضي بدرجات شديدة من عوامل التعرية ، ففي سبعة بلدان عربية تشكل الأراضي المزروعة ما يقل عن (٢٪) من مجموع مساحة أراضيها [٢٢] . ونتج عن ذلك انخفاض الناتج الغذائي العربي البالغ (٢٪) مقارنة بالطلب عليه البالغ (٥٪) في حين ان الحد الأدنى لزيادة الانتاج بلغ (٨٪) سنوياً . وعليه أصبح الجوع يحيط بثلاثين مليون عربي ، وبلغت قيمة الديون الخارجية للدول العربية نسبة (٨١,٧٪) إلى الناتج ، فيما بلغت نسبة خدمة الدين العام إلى حصيلة الصادرات ٣١,٥٪ لعام ١٩٩٤ [٢٣] . وان الانتاج المحلي لمعظم البلدان العربية من المواد الغذائية لايسد حاجة سكانها ، فهي لا تتمكن من تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي معقول . فالغالبية من الأقطار العربية تحقق أقل من ٥٠٪ من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالانتاج من الحبوب . والبلدان التي تخرج عن هذا الوضع هي كل من تونس وسورية والسودان والمغرب والصومال (الجدول رقم -٤-) .

وتأتي هذه المؤشرات الخطرة على مستقبل الأمن الغذائي العربي من ان المساحة المخصصة لأجل انتاج المحاصيل الغذائية لا تشكل سوى ٣٩٪ فقط من المساحة اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب بكل أصنافها .

ولمعالجة هذا الوضع المتردي يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير وكحدّ أقصى بحلول عام ٢٠٠٠ لاستباق الكارثة الغذائية المتوقعة . ومن هذه التدابير :

---

(٢٢) مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٥٤ ، ص١٥ .

(٢٣) مجلة المستقبل العربي ، أهم المؤشرات العامة عن الوطن العربي ، العدد ١٩٨ ، آب / اغسطس ١٩٩٥ ، ص١٣٧ .

أ – زيادة مساحة الأراضي المزروعة من ٤٩ مليون هكتار إلى ٦٩ مليون هكتار .

ب– زيادة المساحة المروية من ١٠ ملايين هكتار إلى ١٨ مليون هكتار .

ج– زيادة الكثافة المحصولية من ٦٥٪ إلى ١١٠٪ .

د – تحسين التربة المخلخلة حوالي ٥٠٪ من الأراضي الزراعية في مصر وسورية والعراق .

عموماً ، ان العجز الغذائي الذي يواجهه الوطن العربي من الحبوب يبلغ نحو ٣٥ مليون طن . ولعل أكثر المناطق العربية التي تعاني من هذا العجز هي منطقة المغرب العربي وشمال شرق افريقيا والنيل ، يتلوها غرب آسيا ثم شبه الجزيرة العربية ، فيما ستصل الفجوة من الخضر والفواكه إلى ١٧٧٨٧ ألف طن (٢٤) . وهذا الأمر يدعو إلى مزيد من الاجراءات فيما يتعلق بكيفية استثمار الأرض ومواردها وضرورة ترشيدها وترتيب أوضاع السكان وعدالة توزيعهم بما يتلاءم وطبيعة هذه الموارد .

٣– الأمن العسكري :

تحرص دول العالم على حماية ثرواتها الاقتصادية والبشرية من خلال توزيعها على مساحة الدولة وبشكل لا يعطي فرصة للعدو بتدميرها بضربة عسكرية حاسمة ، مثلما فعلت روسيا في الحرب الكونية الثانية عندما نقلت صناعاتها إلى ما وراء الأورال لتفادي ضربة المانية لها وهو ما حصل لها فعلاً .

وفي ضوء توزيع مراكز الاستيطان والبنى التحتية الاقتصادية العربية ، فان ذلك يحقق مكاسب كبيرة لأعداء الأمة العربية ومن نواح عدة :

أ – تكون المناطق الخالية من العمران ممراً آمناً للاجتياح العسكري . وهذا ما فعلته اسرائيل في حربها عام ١٩٦٧ عبر صحراء سيناء وهضبة الجولان وضربها للقوات المصرية في العمق .

ب– تشكل المناطق الخالية من العمران مكاناً لاختفاء القطعات العسكرية المعادية ومن ثم الالتفاف على القوات العربية وضربها ، فضلاً عن خلق حالة من الارتباك تضيع من فرص النصر .

ج– تعد المناطق المخلخلة بالسكان ظهيراً ضعيفاً للقوات العسكرية أثناء الحرب خاصة مع اسرائيل من حيث الدعم والتموين والنقل والمواصلات التي تعد نقطة ضعف في الاستراتيجية العسكرية العربية .

د – وبمقارنة حجم المساحة بين الوطن العربي واسرائيل فان استقراء الفكر الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي ينطوي على نقل المعركة إلى داخل الأراضي العربية شعوراً منه بالعمق الجغرافي الذي يعاني منه متمثلاً بصغر الحيز المساحي الذي يستند إليه .

---

(٢٤) سالم توفيق النجفي ، التغييرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي ، الحالة الراهنة واستشراف المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٨ ، آب / اغسطس ١٩٩٥ ، ص٤٩ .

وعليه ينبغي التنبيه إلى حقيقة الترابط الجدلي بين العمليات العسكرية والظروف الجغرافية التي تكون منطقة الصدام . فالعوامل الطبيعية والحياتية لها أثرها في الشؤون العسكرية ولا يمكن اغفال عناصر الجغرافية البشرية في تخطيط المهمات العسكرية [٢٥] .

ولعل التوزيع الجغرافي المتوازن للقوى البشرية ومواطن استقرارها لإشغال الأرض الفارغة يدخل في صميم المبادئ التي تؤكد عليها الجغرافية العسكرية لتحقيق غرضين :

أ – اقتصادي ، من خلال التوازن الاقليمي على مستوى أرض الدولة لاستثمار مواردها .

ب– عسكري ، باتخاذ مراكز العمران كمعين تمويني للقوات المسلحة في أرض المواجهة . فالصحراء السعودية وصحراء مصر وسورية والأردن والصحراء الغربية من العراق ، كلها أرض مخلخلة سكانياً تشكل نقاط ضعف عسكرية للمواجهة مع أي عدو محتمل .

٤– التحضر العشوائي وظاهرة المدن الكبيرة :

يتسم معدل النمو الحضري في الوطن العربي بسرعة عشوائية مذهلة ، ما أدى إلى تركز شديد في المناطق الحضرية على حساب خلخلة المناطق الريفية وبالتالي تدهور الناتج الزراعي ، في الوقت الذي يشكل سكان المدن ضغطاً شديداً على الخدمات المدنية التي لم تعد تكفي هذا الكم الهائل من السكان . وقد انعكس ذلك على سوء الأحوال الصحية والتعليمية والمستويات المعيشية وانخفاض انتاجية السكان ومن ثم الاقتصاد الحضري . ومن هذا كان التحضر من أهم الظواهر التي يجب مراعاتها عند رسم السياسة السكانية في الوطن العربي [٢٦] . ورغم تعدد أسباب الهجرة فالنتيجة واحدة وهي النمو الحضري العشوائي وظهور المدن المليونية الكبيرة التي يشكل سكانها ما يقرب من ٦٠٪ من السكان الحضر في الوطن العربي .

واذا كانت الصناعة هي العامل الأساسي الذي جعل سكان أوروبا يتحولون إلى المدن ، فان معظم الأقطار العربية ذات التحضر المرتفع لا توجد فيها قاعدة صناعية ، فاكتظت المدن بالعاطلين وانعكس ذلك بالتالي على تدهور حياتهم المعيشية . فنتج ما يسمى بفقراء الحضر الذي يمثلون شريحتين اجتماعيتين مختلفتين ومتباينتين داخلياً ، أولاهما تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية تتعارض والنسق القيمي السائد ، وثانيتهما أصبحت حياة البؤس بالنسبة لها هي القاعدة العامة في معيشتها [٢٧] .

---

(٢٥) د. علي محمد المياح ونعمان دهش العقيلي ، درس جديد في الجغرافية العسكرية .

(٢٦) د. عبد الرحيم عمران ، سكان الوطن العربي حاضراً ومستقبلاً ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية – نيويورك ، ١٩٨٨ ، ص٢٨٣ .

(٢٧) اسماعيل قيرة ، من هم فقراء الحضر : قاع المدينة العربية نموذجاً ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، آذار / مارس ١٩٩٦ ، ص٦١ .

على أية حال ، انعكس التحضر العشوائي على الجوانب التالية :

أ - سوء التوزيع السكاني بين أقاليم الدولة من جهة وبين الريف والحضر من جهة ثانية وظهر هناك تخلخل عمراني واضح على مستوى أقطار الوطن العربي .

ب- تدهور الأحوال المعاشية لسكان المدن ومن ثم انخفاض مستوى أداء الفرد وقلة انتاجيته وهو ما نتج عنه ضعف البنية الاقتصادية الحضرية .

ج- هجرة الأرض الزراعية وتدهور انتاجيتها وبالتالي نقص في انتاج الغذاء ، وتحول التركيز والاستغلال الشديد في الأرض العربية التي نزح إليها المهاجرون من الريف مما قلل من انتاجيتها ايضاً ودب الجوع والفقر في مستوطنيها .

د - نتج عن الهجرة غير المنظمة وزيادة سكان المدن البعيدة عن التخطيط والتنظيم ارتباك عمل الأجهزة الادارية الحكومية في كيفية مواجهة الزيادة السكانية ومن ثم ضعف أدائها ، وهو ما قلل إلى حد ما الخدمات التي يجب أن يحصل عليها الفرد ، وانعكس ذلك على النهوض الحضاري للبلد .

٥- الضغوط السياسية على الحكومات العربية :

ان التركز الشديد للسكان في المراكز الحضرية ينطوي على الشذوذ الاجتماعي الناتج عن الفقر الحضري المتولد من عدم التوازن بين سكان المدن والموارد المتاحة والبطالة المتمثلة بهجرة الشباب الريفي الباحث عن فرص عمل في المدن ، وما يتمخض عنه من حالة الاستقرار الأمني داخل المدن ، والذي تطلب من السلطات المحلية في المراكز الحضرية اتخاذ الاجراءات الكفيلة لأجل تشغيل هذا الشباب العاطل بكافة السبل المتوفرة ، وهو ما يشغل الحكومة بالتوجه لمعالجة قضايا جانبية ، كان بالامكان تسخيره لمعالجة قضايا قومية أكثر اهمية لاستقرار البلاد وقضايا تنموية واقتصادية واجتماعية أخرى .

ان تدهور العلاقات الاجتماعية بين أفراد مجتمع المدينة وبروز ظاهرة الجشع والجريمة والأنانية وانحلال الروابط العائلية وانشغال الفرد باهتماماته الشخصية بسبب اتساع ايقاع الحياة وعدم توفر الوقت اللازم للتعلم والتثقيف أدت إلى تراجع القيم الاجتماعية والاقتصادية الأصيلة في المجتمع العربي (٢٨) .

ثم ان التحول الحضري في المدينة العربية لم يسهم في تخفيف حدة الفقر في الريف ، فالريفيون الذين هاجروا إلى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص للعمل أدى بهم المطاف في غالب الأحيان إلى مفاقمة مشكلة البطالة في المدن (٢٩) .

---

(٢٨) د. محمد صالح ربيع العجيلي ، التوازن الريفي الحضري اسلوب أمثل للتنمية الحضرية المخططة ، بحث القي في المؤتمر الجغرافي العراقي السابع الذي انعقد في بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٥ .

(٢٩) هنري عزام ، مصدر سابق ، ص٢٩٦ .

ان المدن العربية ، باعتبارها احدى الظواهر البارزة للتركز السكاني من جهة ، واحدى قوى الجذب السكاني للسكان من جهة أخرى ، تمثل صلب مشكلة التخلخل العمراني في الوطن العربي ، الأمر الذي يتطلب اعادة توزيع المراكز الحضرية بغية العدالة في توزيع السكان لتقليل حدة الخطورة من الفراغات الأرضية قدر الامكان وليكون بالامكان قطف ثمار الثروة البشرية بوضعها في المسار الصحيح .

الخلاصة والتوصيات

ظهر من التحليل الجيوستراتيجي للتخلخل العمراني في الوطن العربي ، ان توزيع المراكز العمرانية قد تأثر بالظروف الطبيعية المتمثلة بالظروف المناخية وقلة المياه وظاهرة التصحر والضعف في عوامل التوزيع والتخطيط التي تعوزها الأسس العلمية والبرامج المدروسة من حيث التكافؤ بين عدد السكان وموارد البيئة ، وظهر واضحاً تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الموافقة للتركزات السكانية وفي مناطق محدودة في الوطن العربي خاصة على طول مجاري الأنهار الرئيسية وعلى السواحل اعتباراً من مدينة نواكشوط في الغرب حتى مدينة مسقط في الشرق . وأصبحت السمة الرئيسة للتنمية السكانية في الوطن العربي تركزها الشديد في المراكز الحضرية وخلو مساحات واسعة من مظاهر التنمية والاستثمار ، وكان لهذا التركز انعكاسات سلبية حادة على سكان المدن خاصة العواصم منها .

وقد نتج عن التخلخل العمراني ابعاد جيوستراتيجية هي غاية في الخطورة تمثلت في الأمن الغذائي والعسكري والتدهور البيئي والتحضر العشوائي اضافة إلى الضغوط السياسية التي شكلت عبئاً ثقيلاً على حكومات الدول العربية .

في ضوء ذلك يوصي الباحث الأخذ قدر الامكان بالنقاط التالية :

١- اعادة توزيع السكان اعتماداً على خلق مناطق جذب (أقطاب نمو) جديدة في الأماكن الخالية من العمران من حيث توفير المياه سواء أكان عن طريق التوسع في مشاريع المياه الجوفية أو نقل المياه بالأنابيب واستحداث مشاريع استثمارية اعتماداً عليها تشجع على جذب السكان .

٢ - انشاء مدن جديدة على أحواض المناطق الصحراوية لأداء وظائف لأغراض معينة حسب البيئة الطبيعية كالأغراض السياحية والصحية والمعدنية والحربية .

٣- امكانية مناقلة الموارد في الأماكن التي لا تتوفر فيها لخلق بؤر استثمارية جديدة تستقطب السكان للاستيطان حولها خاصة الأيدي العاملة فيها .

٤- امكانية الاستفادة من البدو المنتشرين في المناطق الصحراوية من خلال اسكانهم ضمن مستوطنات في الأماكن المتخلفة اقتصادياً وعمرانياً ليكونوا بذلك نواة استيطانية بالامكان توسيعها تدريجياً .

٥- تكريس الجهود الحالية لمعالجة زحف الصحراء مع تطويرها للحد من خطر التصحر في البلاد العربية .

الجدول رقم -١-

نسبة سكان الحضر ومعدل النمو في الوطن العربي

القطـــر	عدد السكان عام ١٩٩٠	نسبة سكان الحضر عام ١٩٩٠ (٪)	معدل النمو السنوي (٪) لسكان المدن ١٩٨٠-١٩٩٠
الأردن	٤,٠٠٠	٦٧,٤	٤,٤
الامارات	١,٥٩٢	٧٧,٨	٤,١
البحرين	٠,٤٩٧	٨٢,٧	–
تونس	٨,٢٠٨	٥٤,٠	٢,٩
الجزائر	٢٥,٢٦٠	٥٢,٠	٤,٦
جيبوتي	٠,٤٢٤	٨٠,٧	–
السعودية	١٤,٨٧٠	٧٧,٠	٥,٦
السودان	٢٥,٢٠٠	٢١,٧	٤,١
سورية	١٢,٥٥٨	٥١,٣	٤,٣
الصومال	٧,٥٠٠	٣٧,٤	٥,٧
العراق	١٨,٩٢٣	٧١,٠	٤,٣
عمان	١,٥١٧	١٠,٢	٧,٩
فلسطين	١,٦٢٨	–	–
قطر	٠,٣٨٩	٨٩,٢	–
الكويت	٢,٠٦٣	٩٥,٢	٤,٢
لبنان	٢,٦٥٥	٨٤,٠	١,١
ليبيا	٤,٥٤٦	٦٩,١	٦,٢
مصر	٥٢,٨٨٩	٤٨,٣	٣,١
المغرب	٢٥,١٢٨	٤٧,٨	٤,١
موريتانيا	٢,٠٠١	٤٧,٠	٧,٤
اليمن	١١,٧٠٠	٢٩,٠	٧,١
المجموع	٢٢٣,٥٣٧		

المصدر : ١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ .

٢- منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وضع الأطفال في العالم ، عمان ، ١٩٩٢ .

الجدول رقم -٢-

بيان الأمطار السنوية في الوطن العربي (مليار متر مكعب)

القطـــر	كمية الأمطار
الامـارات	٢,٤٧٩٩٦٤
البحـــرين	٠,٠٠٩٥٧٢
السعوديـة	١٢٦,٦٨٦٥٢٥
عُمـــان	١٤,٩٦٦٨١٩
قطـــر	٠,١٨٨٢٦٥
الكويـت	٠,٣٧٧٦٧٦
اليمـــن	٦٧,١٦٤٧٨٤
الأردن	٦,٧٢٦٦٦٥
سوريـــة	٥٢,٧٤٠٦٥٠
العـــراق	٩٩,٨٦٥٤٥٠
فلسطين	٨,٠٢١٣٢٢
لبنـــان	٦,٨٣٥٨٥٠
مصـــر	١٥,٢٥٥٧١٧
الســودان	١٠٩٤,٣٥٨٧٠٠
الصومال	١٩٠,٦١٧٥٦٠
جيبوتي	٣,٩٩٧٥٠٠
ليبـــيا	٤٨,٩٨٩٢٠٩
تونـــس	٣٦,٧٧٦٠٠٠
الجـــزائر	١٩٢,٤٧٦٢٢٧
المغـــرب	٨٢,٣٥٢١٢٣
موريتانيا	١٥٧,٠٢٠٨٣٠
المجمـوع	٢٢١٣,١٩٤٨٧٩

المصدر : المنظمة العربيـة للتنمية الزراعية ، دراسة برامج الأمن الغذائي العربي ، الجزء الثاني ، الموارد الطبيعية ، الخرطوم ١٩٨٠ .

الجدول رقم -٣-

الموارد المائية المتاحة والمستعملة في الوطن العربي .

القطـــر	الموارد المائية التقليدية المتاحة مليون / م٣ / سنة			الموارد المائية المستعملة مليون / م٣ / سنة		
	السطحية	الجوفية	المجموع	السطحية	الجوفية	المجموع
الأردن	٩٠٠	٥٩٠	١٤٩٠	٣٥١	٤٨٢	٩٣٣
الامارات	١٥٠	١٣٤	٢٨٤	–	٩٠٠	٩٠٠
البحرين	–	٩٠	٩٠	–	١٥٣	١٥٣
تونس	٢٦٣٠	١٧٢٤	٤٣٥٤	١٤٢٢	١٣٣١	٢٧٥٣
الجزائر	١٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٢٠٠	٨٠٠	٢٩٠٠	٣٧٠٠
جيبوتي	١٩٩	–	١٩٩	–	–	–
السعودية	٣٢٠٨	٢٣٣٨	٥٥٤٦	٤٥٠	٣٠٠٠	٣٤٥٠
السودان	٦٠٦٤٥	٩٠٠	٦١٥٤٥	١٨٧١٠	١٦٦	١٨٨٧٦
سورية	٢٢١٠٠	٢٩٣٥	٢٥٠٣٥	٨٠٤٠	١٦٦٦	٩٧٠٦
الصومال	٨١٥٦	٣٣٠٠	١١٤٥٦	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠
العراق	٨٠٠٠	١٠٠٠	٨١٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٠٠	٤٦٢٠٠
عمان	١٤٧٠	٥٦٤	٢٠٣٤	–	٤٠٠	٤٠٠
فلسطين	٤٠٠٠	٩٥٠	٤٩٥٠	١١٠٠	٩٥٠	٢٠٥٠
قطر	–	٥٥	٥٥	–	١١٢	١١٢
الكويت	–	١٦٠	١٦٠	–	٢٨٣	٢٨٣
لبنان	٤٨٠٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠	٧٠٠	٥٠٠	١٢٠٠
ليبيا	١٧٠	٢٥٠٠	٢٦٧٠	٨٧	١٩٧٥	٢٠٦٢
مصر	٦٢٠٠	٤٥٠٠	٦٦٥٠٠	٥٥٥٠٠	١٥٠٠	٥٧٠٠٠
المغرب	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠٠
موريتانيا	٥٨٠٠	١٥٠٠	٧٣٠٠	٨٨٠	١٠٠٠	١٨٨٠
اليمن	٣٥٠٠	١٤٠٠	٤٩٠٠	١٤٥٠	١٢٠٠	٢٦٥٠
المجموع	٢٥٩٧٢٨	٤١٨٤٠	٣٣٧٥٦٨	١٤٦٥٩٠	٢٢٧١٨	١٦٩٣٠٨

المصدر : جان خوري وعبد الله الدوري ، المخطط القومي للأمن المائي العربي ، مجلة الزراعة والمياه ، العدد الحادي عشر ، تموز ١٩٠٠ ، ص٧-٩ .

الجدول رقم -٤-

نسبة الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي من الحبوب

في الوطن العربي لعام ١٩٩٠

الدولـــــة	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
الأردن	١٠
عُمان	١٠
الامارات	١٠
موريتانيا	٢٠
اليمن	٣٠
السعودية	٣٠
الجزائر	٣٣
مصر	٤٥
الصومال	٥٢
المغرب	٦٥
السودان	٦٨
سورية	٧٠
تونس	٧٠

المصدر : د. مصطفى نور الدين عطية ، احتمالات المجاعة في الوطن العربي ، شؤون عربية ، العدد ٦٢ ، حزيران / يونيو ١٩٩٠ ، ص١٣٨ .